

Distr.: General
11 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيدة باخر (نائبة الرئيس) (النمسا)

المحتويات

البند 50 من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-19450 (A)



في غياب السيد بحر العلوم (العراق)، تولت السيدة باخر (النمسا)،
نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

**البند 50 من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/74/13)**
و A/74/307 و A/74/332 و A/74/337

1 - السيد كاكانور (الهند): قال أن وفد بلده يثني على العمل
الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وعلى الدعم المقدم من
الحكومات المضيفة والجهات المانحة، ويؤيد تمديد ولاية الوكالة لمدة
ثلاث سنوات.

2 - وتابع قائلاً أن الوضع المالي للأونروا بالغ السوء، وهو
ما يجعل الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين عرضة للخطر،
لا سيما في مجالات التعليم والصحة والمساعدات المقدمة إلى أشد
الفئات ضعفاً. وأضاف أنه لما كانت موارد الوكالة تأتي في المقام الأول
من التبرعات ومن قاعدة مانحين محدودة، فمن الأهمية بمكان استعادة
ثقة المانحين في الأونروا. وواصل قائلاً إن الهند تحيط علماً مع التقدير
في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمعالجة ادعاءات سوء
السلوك الإداري في الأونروا. وأعرب أيضاً عن ترحيب الهند بتأكيد
الأمين العام أن الادعاءات الخاضعة للتحقيق لا تتعلق بأي غش
أو اختلاس للأموال التشغيلية المقدمة من الجهات المانحة. وأشار
إلى أن الأونروا تغلبت على فجوات تمويل مماثلة في الماضي من خلال
التدابير المبتكرة لجمع الأموال والتوعية وتحقيق وفورات في التكاليف.
ورأى أنه بينما ينبغي لمثل هذه الجهود أن تستمر، فإنها قد لا تكون
كافية في عام 2019.

3 - وأفاد بأن حكومة بلده زادت مساهمتها المالية السنوية
للاونروا إلى 5 ملايين دولار في عامي 2018 و 2019 على التوالي
وتعتزم المساهمة بمبلغ 5 ملايين دولار في عام 2020 أيضاً. وقال أن
حكومة بلده توفر للفلسطينيين كل عام 150 مكاناً في برنامج التعاون
التقني والاقتصادي الهندي، وذلك ضمن برامج بناء القدرات المستمرة
التي تضطلع بها في فلسطين. وأضاف قائلاً أن المجلس الهندي
للعلاقات الثقافية يقدم 100 منحة دراسية للطلاب الفلسطينيين
الجديدين بالحصول عليها. وذكر أيضاً أن الحكومة بدأت
في عام 2017 تنفيذ برنامج سنوي للتبادل الشبابي مع فلسطين.

وفي إطار شراكة إنمائية بين الهند وفلسطين، تم توقيع 17 اتفاقاً
في مجالات الزراعة والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات وشؤون
الشباب والشؤون القنصلية وتمكين المرأة والإعلام، وتقديم زهاء
72 مليون دولار في صورة دعم مالي ومساعدة لتلك المشاريع.

4 - وأكد أن اللجنة الاستشارية للأونروا تضطلع بدور هام
في إدارة الوكالة. وأشار إلى أن معيار العضوية في اللجنة الاستشارية
للوكالة هو أن يكون العضو قد ساهم بمبلغ 15 مليون دولار
في السنوات الثلاث السابقة، وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يزيد
الأعضاء مساهماتهم في المستقبل عند الضرورة. وقال علاوة على ذلك
أن وفد بلده يبحث الجهات المانحة التقليدية الأخرى على النظر
في تعزيز مساهماتها، ويبحث الدول الأعضاء غير المانحة على النظر
في تقديم مساهمات باعتبار ذلك طريقة عملية للتعبير عن تضامنها
المستمر مع اللاجئين الفلسطينيين.

5 - السيد سينييري أوجلو (تركيا): قال أن على الرغم من
محاولات التشكيك في ولاية الأونروا ومهامها على مر العقود، فقد
كانت الوكالة دائماً جزءاً من حل القضية الفلسطينية، حيث قدمت
الدعم المتواصل للاجئين الفلسطينيين. ورأى أن مع استمرار الاحتلال
غير القانوني، تصبح حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف
تحت تهديد مستمر وتجري على قدم وساق محاولات أحادية لإعادة
تعريف محددات منح صفة اللاجئ لأفراد الشعب الفلسطيني؛ ولذا
فإن دعم الأونروا سياسياً ومالياً على السواء بات ضرورياً أكثر من
أي وقت مضى.

6 - وذكر أن تركيا، بوصفها تتولى رئاسة اللجنة الاستشارية
والفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، قامت مؤخراً بتحويل مبلغ
10 ملايين دولار إلى الوكالة، وأنها تعمل بجد على توسيع قاعدة
المانحين وتعبئة المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، أصبحت قطر عضواً
في اللجنة الاستشارية وبدأ تفعيل صندوق وقف لدى البنك
الإسلامي للتنمية لدعم اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما من شأنه أن
يساعد في تقديم الدعم المالي المستدام للوكالة.

7 - ومضى يقول أن موظفي الأونروا يعملون في ظروف بالغة
الصعوبة على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على التمتع بحقوقهم
الأساسية، ويضطلعون بدور رئيسي في استقرار المنطقة. وأكد أنه
يجب عدم السماح بالمناقشات السياسية الرامية إلى النيل من سمعة
الوكالة وموظفيها. ولذا فمن واجب المجتمع الدولي دعم الوكالة
وتقديم ولايتها.

12 - السيدة سبيني (لبنان): قالت أن سبعة عقود مضت منذ النكبة الفلسطينية، أي التشريد القسري للفلسطينيين نتيجةً للاحتلال الإسرائيلي، وهي النكبة التي أوجدت أجيالاً من اللاجئين الذين حرّموا من الحق في حياة كريمة ويعتبرون وطنهم نجماً هادياً في سعيهم للحصول حتى على أبسط الحقوق. وأكدت أن كل جيل لاحق من الفلسطينيين عازم على الحصول على حق العودة المقدس.

13 - وأفادت بأن موظفي الأونروا يستحقون الشاء للتضحيات التي بذلوها من أجل الوفاء بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالوكالة ومن أجل تأمين الخدمات الإنسانية والإنمائية لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في لبنان والأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشارت إلى أن لبنان كان منذ عام 1948 مقصداً رئيسياً للاجئين الفلسطينيين، ومع بداية عام 2019 يستضيف البلد 465 000 لاجئ فلسطيني مسجّل، فضلاً عن آلاف آخرين فروا من الأزمة في سوريا. وذكرت أن لبنان، بوصفه عضواً في الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، لديه خبرة مباشرة بأهمية عمل الوكالة ويساوره القلق البالغ إزاء أزمة التمويل التي تمر بها. وحذرت من أن أي عجز مقبل في التمويل قد تترتب عليه عواقب وخيمة قد تشمل النقص في تمويل برامج التعليم والخدمات الصحية الحيوية.

14 - واستطردت قائلة أن لبنان يدعو الدول الصديقة إلى الاستمرار في دعم اللاجئين الفلسطينيين وعدم معاقبتهم عن طريق الحيلولة دون وصول الأموال إلى الأونروا بسبب الأزمة الإدارية الراهنة في الوكالة. وأعربت عن ترحيب لبنان بمبادرات الدول الصديقة الرامية إلى معالجة أزمة التمويل، ولا سيما التعهدات المعلنة خلال مؤتمر التعهدات الذي عُقد في حزيران/يونيه 2019 وفي الاجتماع الذي عُقد في 26 أيلول/سبتمبر 2019 على هامش الجمعية العامة. وأوضحت أن رئيس لبنان أكد مجدداً في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة رفض حكومته القاطع لأي تعديل في ولاية الأونروا وحذرت من أي تخفيض في خدماتها نتيجةً لتقليص التمويل.

15 - وأكدت أن الأونروا، منذ إنشائها في عام 1949، اضطلعت برسالة إنسانية عظيمة تتمثل في تزويد ملايين اللاجئين بالتعليم الأساسي والخدمات الصحية وسبل كسب العيش، وأنها كانت بمثابة شبكة أمان اجتماعي. وأضافت أن الوكالة، بقيامها بذلك، أبقت الأمل الفلسطيني في نيل حق العودة حياً ريثما يتم التوصل إلى حل سياسي لأزمة اللاجئين، وهو الحل المتمثل في تحقيق سلام شامل ودائم، ووضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية على

8 - السيد الحمصاني (مصر): قال أن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة استمر في ظل غياب أفق واضح لحل القضية الفلسطينية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، خاصة مبادرة السلام العربية، التي أكدت جميعها على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، تكون عاصمتها القدس الشرقية. وأضاف قائلاً أن إسرائيل تواصل ممارساتها الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل عمليات التوسع الاستيطاني وهدم المنازل وإقامة وحدات استيطانية جديدة وعزل مدينة القدس عن محيطها العربي والاقتحامات المتكررة للحرم الشريف، فضلاً عن استمرار الحصار على قطاع غزة، مما زاد كله من معاناة المواطنين الفلسطينيين.

9 - وأردف قائلاً أن الأونروا، في هذا الإطار، تضطلع بدور هام في تقديم الدعم اللازم للاجئين الفلسطينيين، حيث تخفف من معاناتهم وتضمن الأمن والاستقرار في الدول التي تستضيفهم إلى حين تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة. وأشار إلى أن الأونروا عملت منذ إنشائها في عام 1949 على رعاية اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة العربية بصورة تجسد بحق تلك القيم السامية التي تم تكريسها في ميثاق الأمم المتحدة وأكدتها كافة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

10 - وأكد أن موظفي الأونروا عرضوا حياتهم للخطر على مدى عقود من أجل إغاثة الفلسطينيين، الذين ما زالوا ينتظرون أن ينالوا حقوقهم المشروعة في الحرية والاستقلال والكرامة التي يتمتع بها باقي شعوب العالم. وذكر أن محاولات جرت لاستغلال التطورات الأخيرة من أجل النيل من سمعة الأونروا ومكانتها باعتبارها إحدى أهم وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني، بل إن البعض ذهب إلى حد المطالبة بحل الوكالة والبحث عن بديل لها على أساس أنها عائق أمام حل القضية الفلسطينية.

11 - واختتم كلامه مشيراً إلى أن التطورات الأخيرة جاءت لتمثل فرصة من أجل تطوير عمل الأونروا ريثما يتم حل قضيتهم. لذا ينبغي أن تؤيد الدول كافة تجديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات وأن تستأنف تبرعاتها المالية للوكالة لتمكينها من مواصلة القيام بدورها الحيوي، خاصة في ظل ما خلص إليه تقرير التحقيقات الأولية من عدم إساءة استخدام أموال المساعدات المقدمة من المانحين الدوليين، وبالنظر إلى أن اللاجئين سيكونون أول المتضررين من أي نقص في المساعدات.

دون تسوية منذ أمد بعيد. وأضافت أن اللاجئين تأثروا بعمق بالنزاعات الدائرة في المنطقة، والتي تفاقمت من جراء انعدام التقدم السياسي والإعلانات المثيرة للجدل بشأن القدس والضغوط على تمويل الوكالة وعلى عملياتها. وأشارت إلى أن نتيجة ذلك كانت أزمة وجودية شاملة ستظل ملازمة لآلاف الشباب إلى الأبد. ورأت أن هذا الوضع يعزى إلى حد كبير إلى عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى حل متفاوض عليه وسلمي للنزاع بين إسرائيل وفلسطين. وبعيداً عن الإدانات وإعلانات النوايا، أكدت أن الدعم المستدام لتنمية اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على كرامتهم هو السبيل الوحيد أمام المجتمع الدولي للبرهنة على التزامه الحقيقي برفاههم. وعلاوة على ذلك، يتمثل أفضل سبيل لمنح العزاء للاجئين الفلسطينيين في دعم الأونروا.

19 - وأفادت بأنه مثلما يتضح من عواقب الأزمة المالية غير المسبوقة التي تؤثر على مجمل منظومة الخدمات في 58 مخيماً وما حولها، فإن البرامج والخدمات الإنسانية التي تتيحها الأونروا لا غنى عنها لرفاه اللاجئين الفلسطينيين وتنميتهم وحمائهم، فضلاً عن الاستقرار في المنطقة. ومن شأن أي وقف أو تعليق لخدمات الأونروا أن يؤدي إلى تفاقم المشقة التي يعانيها اللاجئون وأن يزعزع الوضع الهش على أرض الواقع. وأكدت أن تدابير تخفيض التكاليف تُشكّل بالفعل مصدراً للقلق البالغ في صفوف اللاجئين، إذ تعمّق شعورهم بتخلي المجتمع الدولي عنهم. وأضافت أن هذا الشعور، مصحوباً بطروفهم المعيشية الهشة وبمحرمانهم الكامل من حق العودة، يوجد أرضية خصبة للراдикаلية والتطرف المصحوب بالعنف.

20 - وأشارت إلى أن تجديد ولاية الأونروا من شأنه أن يسهم في تصحيح عواقب مأساة إنسانية طال أمدها. وينبغي لجميع الوفود مواصلة دعم الأونروا عن طريق التصويت لصالح جميع القرارات المدرجة على جدول الأعمال، باعتبارها تجسيدا حقيقياً لتعددية الأطراف القوية التي لا تترك أحداً خلف الركب.

21 - السيد وهيب (العراق): قال أن الأزمة الإنسانية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون يجب أن تعتبر مسؤولية دولية مشتركة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمعاناتهم. ومن الخدمات التي تقدمها الأونروا التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والبنية التحتية، وتحسين المخيمات، والدعم المجتمعي، والإقراض الصغير، والاستجابة الطارئة. وفي غياب حل شامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، جددت

أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 تكون عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة 194 (د-3) ومبادرة السلام العربية المعتمدة في بيروت في عام 2002. وأوضحت في ختام كلامها أن الهجوم على الأونروا، ومن ثم على حقوق اللاجئين، هو بمثابة استهداف لحق العودة، أحد أركان السلام المنشود. وذكرت أن لبنان يؤكد مجدداً التزامه بحق العودة ويدين كل الأعمال التي قد تُضعف دور الأونروا.

16 - السيدة كوي لو (الصين): قالت أن الأونروا اضطلعت منذ أمد بعيد بدور هام في الإغاثة الإنسانية، حيث دأبت على تقديم المساعدة والحماية لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني، والحفاظ على حقوقهم وكرامتهم، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بينما خففت الضغط على البلدان المضيفة. وأضافت أن الوكالة كان لها تأثير إيجابي من حيث تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين ومنع انتشار الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة في مخيمات اللاجئين على الرغم من مواجهتها لأزمة مالية خطيرة وتحديات جسيمة على مدى السنتين الماضيتين. وذكرت أن وفد بلدها يدعو في هذا الصدد جميع الأطراف إلى مواصلة تقديم دعم مالي كافٍ ويمكن التنبؤ به إلى الأونروا، كما يدعو إلى تأييد تجديد ولايتها. وأفادت بأن الصين زادت تبرعاتها السنوية للوكالة وتعتمد تقديم الدعم للشعب الفلسطيني من خلال القنوات الثنائية، بما في ذلك دعم مشاريع الإغاثة.

17 - وأضافت قائلة أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير لضمان قيام الوكالة بمهامها بصورة عادية وبلا عراقيل. وأكدت أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن أن تُحل إلا حينما يتحقق السلام بين فلسطين وإسرائيل؛ وفي هذا الصدد، أعربت عن تأييد الصين الراسخ لحل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لحل القضية. وواصلت كلامها قائلة أن المجتمع الدولي يجب عليه أن يظل ملتزماً، على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بتشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم من خلال المفاوضات، بغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على أساس حدود عام 1967، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

18 - السيدة فاي (السنغال): قالت أن اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والأردن ولبنان وسوريا يشكلون مجتمعاً متنوعاً في منطقة مفككة، وترتبط بينهم هوية مشتركة نشأت عن تجربتهم المشتركة في سلب ممتلكاتهم ووضع سياسي ظل

الدولي للاجئين وقرارات الأمم المتحدة. وفي ختام كلمته، قال أن العراق، إضافة إلى ذلك، يؤكد حق الفلسطينيين في الملكية والإيرادات المتأتية منها، وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة.

25 - السيدة فورمان (إسرائيل): قالت أن إسرائيل تتعاون مع الأونروا منذ إنشاء الوكالة لتقديم خدمات حاسمة للاجئين الفلسطينيين ولدعم استقرار البلدان المجاورة لها. وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من التزود بهذه الخدمات بنفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الإنساني. ولئن كانت إسرائيل تتنقد الأونروا بشدة، فإنها لا ترغب في عرقلة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

26 - وأشارت إلى أن الممثلين الإسرائيليين يعترضون كل عام على سوء إدارة الأونروا وخطتها السياسية ويحذرون من فسادها. فقد حذروا من أن الوكالة، بدلا من التركيز على الإغاثة والمساعدة الإنسانية، اختارت تحويل مساهمات المانحين نحو تعزيز خطة سياسية مثيرة للجدل، تشمل ما يسمى حق العودة. وحذروا أيضا من أن أعضاء حركة حماس، التي تُعتبر بحق منظمة إرهابية، يشغلون مناصب رئيسية في الأونروا. كما حذروا من أن دعم منظمة سياسية يشكل إساءة استخدام لأموال المجتمع الدولي. وتم تجاهل الأسئلة التي طرحها ممثلو إسرائيل على المفوض العام السابق ورفضها، وقد تجاهل المجتمع الدولي سوء سلوك الأونروا لمدة سنوات، حتى حدوث حالات الفساد الأخيرة. ففساد الأونروا وعدم فعاليتها يتجاوزان سلوك قيادتها؛ وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المانحة أن تدرس جميع أنشطتها بدقة.

27 - وأردفت قائلة أن إسرائيل، على الرغم من وضوح الحاجة إلى الأنشطة الإنسانية، تتساءل عما إذا كانت الدعوة السياسية التي تقوم بها الأونروا تساهم في رفاه المحتاجين أو ما إذا كانت، بدلا من ذلك، وسيلة لتعزيز الخطة الفلسطينية المناهضة لإسرائيل وإطالة أمد النزاع. والواقع أن الوكالة لم تعد مجرد منظمة إنسانية؛ فقد أصبحت منظمة سياسية أيضا تلقي أنشطتها السياسية بظلالها على أنشطتها الإنسانية.

28 - ومضت تقول أن أزمة الميزانية في الأونروا ليست ظاهرة حدثت مرة واحدة، ولا يمكن حلها بإعادة هيكلة الميزانية. بل إنها مسألة تتكرر كل عام، نتيجة لتعريف الوكالة للاجئين. فعندما أنشئت الأونروا في عام 1948، كانت ولايتها تشمل 750 000 لاجئ. واليوم، تقدر الوكالة أن هناك 5,5 ملايين لاجئ فلسطيني، مما يثير تساؤلات

الجمعية العامة ولاية الأونروا مرارا، وآخرها تمديد فترة عملها حتى 30 حزيران/يونيه 2020.

22 - وأضاف قائلا أن دور الأونروا يكتسي أهمية سياسية وأخلاقية كبيرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولا يقل أهمية عن حق العودة، إذ تتيح الوكالة الأمل لملايين اللاجئين الفلسطينيين في العدل الذي سُلِب منهم بعد أن تحولوا إلى لاجئين. ونظرا لهذه الأهمية الرمزية، قامت إسرائيل بمحاولات حثيثة للقضاء على الأونروا من خلال حملة من المقترحات، منها حث الدول على عدم دفع مساهماتها المالية وتقديم اقتراح بأن تضطلع بواجبات الأونروا مفوضيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تُعنى بجميع المسائل المتعلقة باللاجئين، وليس بالمسائل المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين فحسب. وأفاد بأن الدول العربية والبلدان المضيفة قابلت هذه المقترحات دائما بالرفض إدراكا منها للأهمية الرمزية للأونروا وارتباطها الوثيق بمسألة إنسانية ذات أهمية حاسمة ومعقدة. ولا يمكن أن ينتهي عمل الأونروا إلا بعد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية. وعلى وجه التحديد، ينص قرار الجمعية العامة 302 (د-4)، الذي أنشأ الوكالة في عام 1949، على أن ولايتها مرتبطة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 194 (د-3) المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

23 - وتابع قائلا أنه ينبغي تجديد ولاية الأونروا إلى حين التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، لأنها منظمة حيوية تقدم الخدمات لملايين اللاجئين الفلسطينيين وتساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأعرب عن القلق الشديد الذي يساور العراق إزاء استمرار تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، خاصة في ظل أعمال العنف والتشريد وتدمير المنازل وضياع الفرص الاقتصادية والقيود اللإنسانية التي يواجهونها. وإضافة إلى ذلك، تقوم السلطات الإسرائيلية بعمليات قتل واحتجاز وحشية ضد الكثير من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وحتى العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والصحفيين.

24 - واستطرد قائلا أن الأونروا تلقت خلال مؤتمر المانحين المعقود في حزيران/يونيه 2019 دعما استثنائيا من العديد من الدول الأعضاء، وأن مثلي الدول أجمعوا على دور الوكالة في حفظ حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على السلطات الإسرائيلية لتكف عن انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني وتحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون

يعاد تنظيم خدماتها الإنسانية تدريجياً. فالمتاحون يستحقون مساعدة إنسانية حقيقية وغير سياسية.

31 - السيد كفالهيم (النرويج): قال أن الأونروا تؤدي دوراً رئيسياً باعتبارها رب عمل وأداة للنشاط الاقتصادي وعاملاً لاستقرار المنطقة. ولذلك، فإن استمرار قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية والضرورية لا يزال يكتسي بالغ الأهمية، حيث لا توجد جهة بديلة لتقديم تلك الخدمات إلى أضعف اللاجئين الفلسطينيين.

32 - وأشار إلى أن الحالة المالية في الأونروا لا تزال مصدر قلق بالغ. وقد زادت النرويج مساهمتها في السنوات السابقة والحالية لضمان استمرار قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها. وأتاحت زيادة المساهمات المقدمة من الجهات المانحة القائمة والجديدة سد العجز في ميزانية عام 2018، مما يدل على قوة الالتزام الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتجاه ضمان قدرة الأونروا على تنفيذ عملياتها. وأضاف قائلاً أن الوكالة اتخذت الخطوات اللازمة للإصلاح وزيادة فعالية التكاليف في المنظمة، ولا يزال ذلك أمراً أساسياً في ضوء استمرار العجز في الميزانية. وأعرب أيضاً عن أسفه للأزمة الإدارية التي عانت منها الوكالة في عام 2019، إضافة إلى أزمتها المالية في عام 2018. وأكد وجوب متابعة النتائج التي خلص إليها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية على وجه السرعة وبشكل شامل.

33 - واختتم كلمته بالإشارة إلى أهمية مواصلة التركيز على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأونروا في تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين وإعمال حقوقهم، وهو دور يتجاوز الشواغل الإدارية الفورية. وقال أن النرويج ستؤيد تمديد ولاية الوكالة لفترة ثلاث سنوات أخرى خلال النظر في القرارات ذات الصلة واعتمادها، لأن هذا التمديد أمر أساسي لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين.

34 - السيد كوبا (إندونيسيا): قال أن إندونيسيا وقفت دائماً متضامنة مع الشعب الفلسطيني وأيدت بشكل قاطع الحل القائم على وجود دولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. ويعد اللاجئين الفلسطينيين من أشد الفئات عرضة للأذى في مجتمعاتهم، إذ يعانون من الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، ومختلف أشكال التمييز والتهميش، والقيود المفروضة على تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان. وتفاقمت هذه الحالة من جراء الأعمال غير القانونية التي تتماهى فيها إسرائيل بلا هوادة،

عن كيفية زيادة هذا العدد بهذه الصورة الهائلة. ولاحظت أن التعريف السياسي للاجئ الذي تستخدمه الأونروا يختلف عن التعريف الذي تستخدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فبمقتضى ولاية مفوضية شؤون اللاجئين، يتم التحقق من أهلية كل فرد على حدة للحصول على صفة اللاجئ. وعلى النقيض من ذلك، تستخدم الأونروا سياسة شاملة لإضفاء هذه الصفة على جميع أحفاد المنحدرين من نسل اللاجئين الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين في عام 1948. ويؤدي هذا التعريف للاجئ إلى نتائج عكسية، حيث يتمسك 5,5 ملايين شخص بالأمل الزائف في العودة إلى ديار لم تعد موجودة، أو ديار لم يعيشوا فيها قط. ورأت أيضاً أن ذلك من الإنصاف، سواء تجاه الفلسطينيين، الذين يظلون في وضع لاجئين أبديين، وتجاه الإسرائيليين، إذ لو تحقق هذا الأمل في العودة، فإنه سيؤدي فعلاً إلى نهاية إسرائيل باعتبارها موطن الشعب اليهودي. ولن تفضي هذه النتيجة إلى السلام ولا إلى العدالة. وتعتبر الأونروا من اللاجئين أيضاً الأشخاص الذين استقروا في بلدان أخرى وأصبحوا مواطنين يتمتعون فيها بكامل صفات المواطنة؛ وبالتالي يعاد توجيه الأموال بعيداً عن محتاجي إليها حقاً. وأوضح أن الوكالة تعطي الأولوية لزيادة عدد اللاجئين على المساعدة في إعادة توطين الناس أو اندماجهم، وذلك من أجل تعزيز قضيتها السياسية.

29 - وأكدت أن القيادة الفلسطينية، بالنظر إلى أن الأونروا من أكبر أرباب العمل الخاضعة لسيطرتها في المنطقة، لها مصلحة خاصة في إدانة مشكلة اللاجئين وضمان عدم حلها أبداً. وتستفيد غالبية العاملين في الأونروا أيضاً من خدمات الوكالة؛ وبعض هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون في غزة عاملون لدى الأونروا خلال النهار ونشطاء في حركة حماس أثناء الليل. فلا بد من تعزيز الإشراف على سلوك الأونروا وأنشطتها، ويجب بذل جهود لضمان عدم التواطؤ بين حركة حماس والأونروا في غزة.

30 - وختاماً، قالت أن في ضوء التحقيق الأخير الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ينبغي التشكيك في المعلومات التي تقدمها الأونروا والتحقق منها بدقة عند النظر في المساعدة المالية. ومن أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ينبغي إيجاد قنوات أفضل لإيصال المساعدة، وذلك من أجل إتاحة تقديم المساعدة الإنسانية دون تمويل السياسة والفساد. ولا تزال إسرائيل تأمل في التوصل إلى حل سياسي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تنتهي ولاية الأونروا وأن

للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه الحازم للأونروا من أجل تعزيزها وتمكينها من مواصلة عملها الإنساني الحاسم دون انقطاع.

39 - السيد محسن (باكستان): قال أن أجيالا بأكملها من الشعب الفلسطيني عانت من نزاع الملكية والتشريد، ولا يزال الاحتلال غير القانوني يحرمها من الحق الأساسي في العودة إلى وطنها. ولا يزال دور الأونروا حتميا ولا مناص منه، لا سيما وأن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية لا تزال بعيدة المنال. وأكد أنه لا يمكن الحفاظ على أنشطة الأونروا دون تمويل كاف ومستدام يمكن التنبؤ به. وفي أعقاب النقص غير المسبوق في الموارد الذي واجهته الوكالة في العام السابق، فمن المشجع أن الجهات المانحة، سواء منها التقليدية أو الجديدة، قد زادت مساهماتها للمساعدة في سد تلك الفجوة. بيد أن التحدي لم ينته بعد، ويجب على المجتمع الدولي ألا يخذل اللاجئين الفلسطينيين بتفضيل المصالح الحزبية على احتياجاتهم الإنسانية. وقال أن وفد بلده لا يزال ملتزما التزاما راسخا إزاء الشعب الفلسطيني، وقد أعرب عن تضامنه إذ قدم للأونروا مساهمة إضافية قدرها 250 000 دولار على مدى السنتين السابقتين.

40 - السيد عزيزان (ماليزيا): قال أن الأونروا تؤدي دورا محوريا في الحفاظ على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم. وأضاف قائلا أن ماليزيا ما زالت تشعر بالقلق إزاء استمرار العنف والتوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أدى تزايد الهجمات العنيفة إلى تعطيل قدرة الوكالة على توفير الخدمات الأساسية للفلسطينيين، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ومما يثير القلق أيضا القيود والتحديات المستمرة التي يواجهها موظفو الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة.

41 - وفي آخر كلمته، قال أن وفد بلده يدعو إلى استعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، بما فيها إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود ما قبل عام 1967، ويرفض أي إجراء انفرادي فيما يتعلق بالوضع النهائي للقدس. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وبخاصة أضعف فئاته. وستواصل ماليزيا تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في حدود قدراتها ووسائلها، وهي تؤكد من جديد تأييدها لتجديد ولاية الوكالة كي تتمكن من مواصلة تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

42 - السيدة كونيشتي (لكسمبرغ): قالت أن الأونروا هي الضامن للاستقرار لأكثر من 5,5 مليون لاجئ فلسطيني، إذ تزودهم بخدمات لا غنى عنها من حيث التنمية الاقتصادية والحصول على

لا سيما أنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

35 - ورأى أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عن مصير اللاجئين الفلسطينيين. ولذلك، يجب معالجة المسائل الإنسانية التي تمسهم بصورة مشتركة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحتاج الأسر الفلسطينية إلى الحماية، حيث أنها لا تزال تُهجّر بعنف وتُجرّد من منازلها وسبل عيشها. وتضطلع الأونروا بدور حيوي في صون وتعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض العادل.

36 - وتابع قائلا أن على الأمم المتحدة أن تكفل تمويل الأونروا تمويلا كافيا ومستداما يمكن التنبؤ به، حيث تواجه الوكالة حالة مالية تزداد سوءاً. وأفاد بأن حكومة بلده قدمت للوكالة دعما إضافيا من خلال مساهمتها التي بلغت مليون دولار في عام 2019. ولئن كان تحسين إدارة الوكالة يكتسي أهمية حاسمة، فلا يمكن وقف توفير الأموال للأونروا أو إغلاقها. ولذلك أعرب عن ترحيبه بالتدابير الإدارية السريعة التي اتخذها الأمين العام، والتي من شأنها أن تعزز مصداقية الوكالة. وأخيرا، قال أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تواصل تأييدها القوي لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، خصوصا فيما يتعلق بتجديد ولاية الوكالة.

37 - السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية): قال أن استمرار عدم الاستقرار في المنطقة التي تعمل فيها الأونروا أمر مؤسف، كما أن الطلبات على الوكالة تتزايد مع تفاقم الحالة الراهنة. ومن جراء الأزمة المالية التي تواجهها الوكالة والاضطرابات التي تشهدها غزة، يظل السكان في خضم حالة إنسانية حرجة. ويتعثر الاقتصاد الفلسطيني، مما يضع السلطات تحت ضغط كبير لتحسين الخدمات المقدمة إلى الشعب، وأثر النزاع الدائر في المنطقة تأثيرا كبيرا على اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا مشردين. ونتيجة لذلك، من الضروري زيادة تعبئة الموارد لميزانية الأونروا.

38 - وأردف قائلا أن الوكالة ستواصل القيام بدور لا غنى عنه في توفير الخدمات وإيجاد فرص العمل والقيام بدورها كأداة للنشاط الاقتصادي والاستقرار في المنطقة، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي مستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وطالما استمرت النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط. وأنهى كلمته قائلا أنه ينبغي

على تطوير علاقات قائمة على الاحترام المتبادل مع الفلسطينيين وعلى المساعدة في عملية السلام في الشرق الأوسط. واعتبر أن مسألة اللاجئين هي من المسائل السياسية ومسائل الوضع النهائي. وأكد أن أي محاولة لتصوير الحالة بطريقة أخرى هي محاولة عديمة الجدوى وهي انحراف عن الأساس المتفق عليه دولياً بشأن السلام في الشرق الأوسط. وأفاد بأن تقديم المساعدة والدعم الشامل للأونروا من شأنه أن يمضي قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي، حيث يُبنى حل يقوم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. واختتم كلامه بتأكيد تأييد الاتحاد الروسي لتمديد ولاية الوكالة ثلاث سنوات أخرى.

47 - السيد سانثيس كيسليش (المكسيك): قال أن عمل الأونروا ضروري لضمان رفاه اللاجئين الفلسطينيين وممارستهم لحقوق الإنسان الواجبة لهم وسيظل عملاً لا غنى عنه ما لم تتم تسوية الوضع النهائي للاجئين الفلسطينيين. وأشار إلى أن خبرة الوكالة منذ إنشائها أعطتها رؤية ثابتة لا مثيل لها لاحتياجات المتفعين من خدماتها وللظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية المتغيرة التي تؤثر على أولئك السكان. وأضاف أن استمرار عدم الاستقرار في الشرق الأوسط له عواقب جسيمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للسكان المدنيين، وهو يؤثر بوجه الخصوص على النساء والأطفال. وأفاد بأن الأزمة التي شهدتها المنطقة مؤخراً أدت إلى زيادة مستمرة في عدد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.

48 - ومضى يقول أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضم جهوده إلى جهود الوكالة من أجل إتاحة وصول المساعدات الإنسانية اللازمة. فالخدمات التي تقدمها الأونروا لا تُشكّل إسهاماً ملموساً من الناحية الإنسانية فحسب، بل ينبغي أيضاً اعتبارها ذات طابع محوري في سياق عدم الاستقرار الإقليمي. ولذا فالأونروا عامل أساسي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في تلك المنطقة، بمعنى أن اللاجئين الفلسطينيين يجب "ألا يُتركوا خلف الركب". وأضاف أن نقص الموارد يجعل من الصعب على الوكالة الاضطلاع بأنشطتها الضرورية، وهو الأمر الذي يؤثر في توفير الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة. وبناءً عليه، تُقَيِّم حكومة المكسيك حالياً إمكانية تقديم تبرع إضافي للأونروا.

49 - وذكر أن المكسيك تؤكد من جديد التزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي سعياً لإيجاد حل متكامل للنزاع يأخذ في الاعتبار

التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأشارت إلى أن الوكالة واصلت الوفاء بالمهمة الإنسانية المنوطة بها على الرغم من تزايد الطابع غير المستقر لعملها، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي سوريا، حيث يتعرض السكان لعدد متزايد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وأشادت بشجاعة موظفي الأونروا، الذين كثيراً ما يعملون في ظروف مهددة للحياة.

43 - وتابعت قائلة أن من الضروري إيجاد حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال اتفاق سلام متفاوض عليه يقوم على التعايش بين دولتين: دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والديمقراطية والتي تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، وتكون القدس عاصمة لكلا الدولتين. ورأت أن المجتمع الدولي لا يمكنه إظهار اللامبالاة في مواجهة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وحالة اللاجئين الفلسطينيين.

44 - وأعربت عن تأييد لكسمبرغ للأعمال الرامية إلى الإصلاح الداخلي في الأونروا وأكدت التزامها بدعم الوكالة على النحو الذي يتيح لها الوفاء بولايتها. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تقوم به الأونروا في ضمان الاستقرار في المنطقة وإلى الوضع المالي الحرج للوكالة، بحث وفد بلدها جميع المانحين على الوفاء بالتزاماتهم. وذكرت أن الخفض الكبير لقدرة الوكالة على دعم الفلسطينيين يمكن أن تترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة. وأكدت أن وفد بلدها سيواصل دعمه لعمل الأونروا وأنه يمنح تأييده الكامل لتجديد ولايتها.

45 - السيد كيراييف (الاتحاد الروسي): قال أن وفد بلده دأب على الاضطلاع بجهود الدعوة من أجل توفير التمويل الكافي للأونروا. وبالنظر إلى ما قدمته الوكالة في المنطقة من تعليم ورعاية صحية يتسمان بمعايير عالية، من المؤسف أن أكبر الجهات المانحة لها، وهي الولايات المتحدة، قد قررت وقف التمويل. وأكد أنه ينبغي الإشادة بالمفوض العام للأونروا لاتخاذ تدابير غير مسبقة لتمكين الوكالة من تجاوز أزمة الميزانية الحادة التي تعاني منها. وأشار إلى أن الوكالة، خلافاً لهيئات دولية عديدة تُعنى بالمسائل الإنسانية، استطاعت الحفاظ على نهج متوازن وحيادي، حيث تضطلع بولايتها الواسعة النطاق وتتجنب التسييس على الرغم من الضغوط التي تواجهها.

46 - وأضاف قائلاً أن حكومة بلده خصصت مبلغ 10 ملايين دولار سيجري تحويلها إلى الوكالة قبل عام 2021 وقامت بتسديد الأقساط الثلاثة الأولى. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي، بصفته عضواً دائماً في مجلس الأمن ومشاركاً نشطاً في المجموعة الرباعية، يحرص

54 - وأفاد بأن إكوادور تؤكد مجدداً تأييدها للوكالة ولولايتها المتمثلة في توفير المساعدة الإنسانية والتنمية للسكان المتضررين، وتأييدها أيضاً للجهود المبذولة من أجل حماية أكثر من 5,5 ملايين لاجئ فلسطيني في جميع أماكن عملها. وبالنظر إلى الصعوبات المالية التي تواجه الوكالة، يناشد وفد بلده جميع البلدان التي هي في وضع يسمح لها بزيادة تبرعاتها أن تفعل ذلك من أجل ضمان تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام للوكالة.

55 - وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن إصلاحات أساسية ستُجرى أثناء انتقال زمام القيادة في الأونروا، وذلك من أجل تعزيز آلياتها المتعلقة بالشفافية والمساءلة. وفي ختام كلمته، أكد استمرار عمليات التشريد القسري والعنف والحالة الاقتصادية المتردية بسبب الزيادة المطردة في أعداد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين. وذكر أن وفد بلده يدعو إلى إحراز تقدم ملموس نحو التوصل إلى حل سلمي ونهائي وعادل للطرفين، يقوم على وجود دولتين.

56 - السيد حسني (السودان): قال أن الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها يعاني من وضع إنساني متدهور ومن تضائل سبل كسب العيش بسبب تناقص الدعم الذي تتلقاه الوكالة، التي ظلت ترعى شؤون نحو 5,5 مليون لاجئ فلسطيني طوال عدة عقود. وأفاد بأن ذلك جعل الأونروا عاجزة عن تغطية تكاليف تشغيل المدارس والمستشفيات وبرامج درء حدة الفقر والمشاريع الاجتماعية الأخرى. غير أن الوكالة، بمساندة الشركاء، نجحت في الإبقاء على المدارس مفتوحة ومكنت المستشفيات من مواصلة عملها بما تحتاجه من أطعم طيبة. وأضاف أن السودان يُؤمن جهود الأونروا في اتباع سياسة الترشيح والضبط المالي التي مكنتها من ادخار ما قدره 500 مليون دولار خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويدعو إلى مواصلة اتباع هذه السياسة حتى تتجاوز الأونروا صعوبات التمويل الماثلة أمامها.

57 - وأعرب عن الترحيب بالجهود التي تقوم بها الدول المانحة، لا سيما الدول الـ 42 التي انضمت حديثاً لنادي المانحين أو زادت من قيمة مساهمتها. وأكد أنه ينبغي للدول الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في القمة الإنسانية العالمية، وكذلك بالتعهدات البالغ مجموعها 110 ملايين دولار المقدمة في مؤتمر التعهدات الذي عُقد في نيويورك في حزيران/يونيه 2019. وينبغي للأونروا الاستمرار في حملاتها الرقمية لتعبئة الدعم الفردي للوكالة بالتعاون مع الدول التي يرغب مواطنوها في المساهمة في مثل هذا الدعم الإنساني البناء.

حقوق كلا الطرفين و يتيح التعايش السلمي ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

50 - السيد إسلام (بنغلاديش): قال أن ملايين اللاجئين الفلسطينيين لا يزالون يعانون عقوداً من التشرد القسري في المنفى ومن الحرمان من حقوقهم المشروعة في إحدى الأزمات الأكثر إثارة للأسف والأطول أمداً في تاريخ البشرية. وأعرب عن القلق البالغ إزاء التدهور الاجتماعي - الاقتصادي المتواصل في أحوال الشعب الفلسطيني، ولا سيما التحديات التي يواجهها في تحقيق خطة عام 2030. وأضاف أن من المؤسف أن منذ إنشاء الأونروا، ما زال التوصل إلى حل سياسي سلمي وعادل وقابل للتحقيق أمراً مستعصياً.

51 - واستطرد قائلاً أن الاحتلال الإسرائيلي أسهم بشكل مباشر في استمرار الفقر والبطالة والأزمة الإنسانية التي طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بعدم ترك أحد خلف الركب عن طريق تلبية احتياجات الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة في ضوء ما يعانونه من مشاق سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وضمان إمكانية التنبؤ بالتمويل المقدم إلى الأونروا واستدامته على السواء. وذكر أن بنغلاديش ستواصل أداء دورها بقدراتها المتواضعة. وأكد أن البرامج والخدمات الإنسانية التي تقدمها الأونروا تظل لا غنى عنها لرفاه اللاجئين الفلسطينيين وتمييزهم وحمايتهم، وكذلك لأغراض الاستقرار الإقليمي. وتعتمد الوكالة أيضاً على توافر الموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها. وأضاف أن الأزمة المالية التي شهدتها السنوات الأخيرة أعاقَت ما تقدمه الوكالة للفلسطينيين من برامج المساعدة الصحية والتعليمية والإغاثية والطارئة الأساسية.

52 - وأشار إلى أن سلامة وأمن موظفي الأونروا مصدر قلق بالغ؛ فينبغي إيلاء أعلى أولوية لحمايتهم إذ أنهم يخدمون في أوضاع متقلبة ومعقدة على أرض الواقع. وأعرب عن تأييد بنغلاديش القوي لتجديد ولاية الوكالة مؤكداً أن بلده سيظل منخرطاً مع المجتمع الدولي في العمل على بلوغ تلك الغاية.

53 - السيد فييرا سالازار (إكوادور): قال أن وفد بلده يثني على الأونروا وموظفيها لكل ما تقوم به من أعمال وللمساعدة المقدمة للاجئين الفلسطينيين. وذكر أن الوكالة تضطلع بدور جوهري على أرض الواقع، فتسهم بذلك في الاستقرار الإقليمي وفي تنفيذ خطة عام 2030. وهي تسهم أيضاً في رفاه عدة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين وفي تمييزهم الإنسانية.

62 - وأكدت أن إيجاد حل للأزمة المالية للأونروا أمر ضروري لمعالجة الأزمة الإنسانية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدعو الجزائر المجتمع الدولي إلى التصويت لصالح تمديد ولاية الأونروا، وتدعو أيضاً إلى تكثيف الجهود لتحقيق تسوية تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني لا من إقامة دولته المستقلة وجعل القدس الشرقية عاصمتها فحسب، بل تمكنه كذلك من السيطرة على موارده الطبيعية.

63 - **رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي):** قال أن الكرسي الرسولي يثني على الأونروا وموظفيها لما يضطلعون به من أنشطة إنسانية وإغاثية بالغة التنوع استناداً إلى احتياجات المنتفعين، ومنها إعادة فتح 709 مدارس خلال السنة الدراسية 2019. وأكد أن في غياب البرامج التعليمية القوية، التي تعتمد على الدعم المالي المنتظم الذي يمكن التنبؤ به، سيتعرض آلاف الطلاب للبطالة والفقر واليأس. ورأى أن الوضع في غزة يضيف المزيد من الضغط على موارد منهكة بالفعل ويؤكد الحاجة إلى استمرار العمل الضروري للوكالة، بحيث يتسنى الوفاء باحتياجات اللاجئين.

64 - وأشار إلى أن أحد التحديات الكبرى التي تواجه الأونروا يتمثل في استمرار وضعها المالي الهش، إذ يهددها الانخفاض والعجز في تبرعات الدول المانحة. وأكد ضرورة تجنّب تسييس المعونة الإنسانية، إذ أن تلك الانخفاضات تؤثر على أشد الفئات ضعفاً، بما فيها الأسر التي أصبحت بلا مأوى من جراء الحرب في سوريا، والأشخاص ذوو الإعاقة، وأولئك الذين يحتاجون للمساعدة الغذائية. وأضاف أن تحدياً آخر ينجم عن محاولات إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين بهدف حصر صفة اللاجئ في أبناء جيل 1948 الباقين على قيد الحياة وإجبار أبنائهم الذين يعيشون في أماكن أخرى على أن يُعاملوا كمواطنين في بلدان لجوئهم. وأوضح أن إعادة التصنيف هذه سيكون من شأنها حرمان الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين من تلقي مساعدات الأونروا، الأمر الذي سيؤدي إلى مفارقة محتهم بشدة وفرض أعباء على بلدانهم المضيفة في زمن يتسم بتصاعد التوترات الإقليمية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يعفي الأطراف المسؤولة فعلياً من إيجاد حل لقضية اللاجئين على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 194 (د-3) وقرار مجلس الأمن 242 (1967).

65 - ورأى أن من الممكن لمؤيدي الأونروا ومنقديها على السواء الاتفاق على أنه بعد مرور سبعين عاماً، فقد طال أمد حالة اللاجئين

58 - وذكر أن السودان يدعو الأونروا إلى الاستمرار في حملتها الرقمية لتأمين دعم فرادى البلدان الراغبة في المشاركة في مساعيها الإنسانية النبيلة. ويدعو السودان أيضاً جميع البلدان المانحة إلى مواصلة دعمها وتمويلها للأونروا من أجل تمكينها من مواصلة توفير التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والإيواء للاجئين الفلسطينيين. وأكد أن السودان يؤيد تمديد وتجديد ولاية الأونروا للسنوات العديدة المقبلة تأييداً كاملاً، ويشدّد على تأييده الكامل لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

59 - **السيدة سماعي (الجزائر):** قالت أن مواصلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لسياساتها العدوانية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها الممنهجة للمقدسات، وإمعانها في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية التوسعية، ورفضها للسلام، هي الأسباب الرئيسية في إطالة أمد النزاع وتعميق معاناة الشعب الفلسطيني، وزيادة شدة التوتر في المنطقة. وأكدت أن الجزائر تثمن الجهود الكبيرة التي تبذلها الأونروا ودورها المحوري في تخفيف العبء عن اللاجئين الفلسطينيين وتوفير حد أدنى من الكرامة والاستقرار لهم، وذلك بسبل منها توفير التعليم لأكثر من نصف مليون طفل. وأضافت أن الأونروا أجرت عددا لا يحصى من الفحوص الطبية وقامت بإصلاح وتشديد آلاف المنازل وقدمت المساعدات الطارئة لملايين اللاجئين.

60 - وفي ضوء حالة اليأس والإحباط التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون بسبب الأوضاع غير المستقرة في المنطقة ونتيجة للحصار الظالم لغزة وما يخلفه من نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة، وكذا الأوضاع الصعبة والخطيرة التي يمارس فيها موظفو الأونروا أعمالهم الإنسانية، ذكرت أن من دواعي الأسف أن بلداناً مانحة علقت معونتها المالية للوكالة دون انتظار صدور نتائج التحقيق الذي تقوم به الأمم المتحدة حالياً بشأن الادعاءات التي ظهرت مؤخراً. وأشارت إلى أن ذلك الإجراء جاء في وقت تتضاءل فيه الموارد المالية بينما تتزايد احتياجات اللاجئين على نحو مطرد.

61 - ولذلك تدعو الجزائر المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته كاملة، ليس فقط لتجاوز الضغوطات المالية على الأونروا، وإنما أيضاً لإيجاد صيغ جديدة تضمن الاستدامة المالية للوكالة، التي تمثل الأمل الوحيد لـ 5,5 ملايين لاجئ. وأضافت أن في ضوء الأهمية البالغة للأونروا، سيكون من الجور أن يتم تقليص فترة ولايتها من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة. ولذا لا تؤيد الجزائر أي تغيير في مدة الولاية.

والفساد. وشددت على أهمية استعادة الثقة الدولية في الأونروا وفي عملها المثالي في بيئة معقدة وغير مستقرة.

69 - وأردفت أن جامعة الدول العربية تدعو المجتمع الدولي إلى تجديد ولاية الأونروا للفترة المعمول بها ومواصلة دعمها السخي لبرامجها الحيوية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبتعد عن تسييس العمل الإنساني، لا سيما وأن المساعدات الطوعية تدعم بشكل مباشر الخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا لتعليم الأطفال وتوفير الرعاية الصحية للأسر. وتدعو الجامعة البلدان الصديقة التي جمّدت المعونة المقدمة إلى الأونروا إلى إعادة النظر في ذلك القرار وإلى المساعدة على تعزيز ولاية الأونروا.

70 - وأعربت عن الترحيب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والبلدان المانحة والدول المضيفة لتقديم مساهمات جديدة أو متزايدة، وطالبت ببذل جهود إضافية لسد الفجوة المالية. ودعت الدول الأعضاء إلى التصويت الإيجابي على قرار تجديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات وتعزيز حق اللاجئين الفلسطينيين في تقرير المصير وحقوقهم في إقامة دولة مستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

71 - السيد سوندرز (الموظف المسؤول، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): شكر الدول الأعضاء على رسائل الدعم القوية والمتسقة للأونروا ومهمتها، وقال أنه يُعني بدوره على موظفي الأونروا المهنيين المتفانين الذين غالباً ما يعملون في ظروف صعبة للغاية. وأعرب بالتالي عن تقديره الصادق للسلطات المضيفة لكرمها ودعمها الثابتين للاجئين الفلسطينيين، على الرغم من العبء الكبير الذي يمثل ذلك.

72 - وقال أن من الضروري ألا تغيب عن البال فعالية الأونروا وموثوقيتها كجهة شريكة؛ ومن ثم فهو يشعر بالارتياح لتشديد العديد من الدول الأعضاء على الإنجازات الإيجابية التي حققتها الوكالة. وقد أثنت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في تقريرها الأخير على الوكالة لعزم قوتها العاملة، ونظامها القوي للرصد القائم على النتائج، والقدرة التقنية العالية لبرامجها التعليمية والصحية، وقدرتها المثبتة على العمل بكفاءة مع الاستمرار في اتباع نهج حذر وصارم في إدارة المخاطر واتخاذ موقف استراتيجي في تقرير كيفية التعامل والجهات التي يجب العمل معها.

73 - وأشار إلى أن التكافؤ بين الجنسين في مدارس الأونروا قد تحقق، ويتم تعليم التلاميذ البالغ عددهم 500 000 التفكير بشكل

الفلسطينيين أكثر مما ينبغي بكثير. ولما كانت المواطنة هي خط الدفاع الأول في احترام حقوق الإنسان، فينبغي ألا يكون أي شخص عديم الجنسية. وأفاد بأنه في غياب اتفاق سلام دائم لتأمين حقوق اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عنها، تستحق الأونروا الحصول على الدعم الكامل من الدول الأعضاء ويجب أن يكون بوسع اللاجئين الفلسطينيين أن يثقوا في تضامن المجتمع الدولي معهم تضامناً تاماً. وأعرب عن أمل الكرسي الرسولي في التوصل إلى حل عادل ودائم من خلال استئناف المفاوضات، وذلك بغرض التوصل إلى حل الدولتين الذي يتيح لإسرائيل وللدولة الفلسطينية أن تعيشاً جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دولياً.

66 - السيدة العرجة فليتي (المراقبة عن جامعة الدول العربية): قالت أن في ظل استمرار حالة الجمود التي تعاني منها عملية السلام في الشرق الأوسط، وفشل المجتمع الدولي في فرض أسس الشرعية الدولية التي أرسنها الأمم المتحدة في التعامل مع القضية الفلسطينية، تبرز قضية اللاجئين كإحدى قضايا الحل النهائي الخمس التي يتعين أن تخضع للمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 194 (د-3). وإلى أن يتم التوصل إلى هذا الاتفاق، فمن المهم أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم كافة أنواع الدعم للاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تقدم فيها الأونروا خدماتها.

67 - وأعربت عن قلق جامعة الدول العربية إزاء التدهور الشديد في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، وكذلك إزاء الممارسات الإسرائيلية في فلسطين وفي أماكن أخرى، بما في ذلك منطقة الجولان، مثل العنف والتدمير والتهجير القسري واستمرار القيود المفروضة على حرية الحركة للمدنيين الفلسطينيين، ناهيك عن الحصار المفروض على غزة، إلى جانب تقويض حرية التعبير والتجمع، وقمع المظاهرات الشعبية السلمية من قبل القوات الإسرائيلية. وقد أثر كل ذلك سلباً على قدرة الأونروا على الصمود وعلى الوفاء بولايتها.

68 - وقالت أن جامعة الدول العربية تؤكد على أهمية ما تقوم به الأونروا بالرغم من الأزمة التي تمر بها، ومساهمتها الفعالة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، سواء في مخيمات اللجوء أو في المجتمعات المضيفة. بيد أنها أعربت عن بالغ الأسف إزاء تسريب بعض الادعاءات المتعلقة بالأونروا إلى وسائل الإعلام قبل انتهاء الأمم المتحدة من التحقيقات ذات الصلة. والجامعة ترحب بنتائج التحقيقات الداخلية التي أثبتت أن لا أساس لادعاءات الاحتيال

الأقوال الاستفزازية في اللجنة، وإن لم يكن ذلك مفاجئاً، في حين أن اللجنة مكان مخصص للدبلوماسية والحوار المتمدن، وليس لشن هجمات عداوية على وكالة تابعة للأمم المتحدة، هي الأونروا، بواسطة ادعاءات بالفساد لا أساس لها وثبت بالفعل أنها غير صحيحة. وكان من الممكن للشواغل المزعومة للممثل الإسرائيلي فيما يتعلق بالأموال التي يقدمها المجتمع الدولي والنفقات التي تتحملها الأمم المتحدة نتيجة للنزاع أن تكون مؤثرة لو لم تكن متسمة بذلك القدر من النفاق.

77 - وأضافت أن هناك حل واضح للمشكلة: فينبغي لإسرائيل أن تكف عن عرقلة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه؛ وأن تكف عن انتهاك حقه في تقرير المصير؛ وأن تكف عن إنكار حقه في العودة؛ وأن تعوضه بشكل عادل عن الخسائر والصددمات والمعاناة التي لحقت به طيلة أكثر من 70 عاماً. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تكف عن التظاهر بالقلق إزاء بلايين الدولارات من التمويل الدولي التي أنفقت على مدى عقود من أجل وضع ضمانة من المساعدات الإنسانية على الجرح الذي ترفض إسرائيل نفسها معالجته وما فتئت تزيده عمقاً، إذ تعيق كل محاولة للتوصل إلى حل عادل، وتكرس حقوق الشعب الفلسطيني بشكل صارخ، وتنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة انتهاكاً سافراً. ولا يبدو أن اهتمام إسرائيل بالمجتمع الدولي ورفاهه يمتد ليشمل الضرر الذي يلحق بالنظام الدولي وقوانينه ونظامه القائم على القواعد، وبشعب بأكمله جيلاً بعد جيل.

78 - وقالت أنه لا يمكن إيجاد الحل في حرمان شعب محتاج وملايين اللاجئين من المساعدة الدولية. فالدعوة القائمة على الحقوق هي الوسيلة الوحيدة للتعويض عن ذلك الظلم. والأونروا، بدعوتها إلى إيجاد حل عادل وإلى احترام حقوق اللاجئين، تمثل تماماً للولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة والقرارات ذات الصلة بشأن هذه المسألة. ومن المشكوك فيه أن تكون النزعة الإنسانية منفصلة عن حقوق الإنسان وأن يمكن فصل الحل عن الحقوق والعدالة. فهناك افتقار إلى المساءلة حالياً، ومع ذلك، فهي السبيل الوحيد لإنهاء الإفلات من العقاب والظلم والسماح بإيجاد حل سياسي يوفر للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فرصة العيش في سلام وأمن وكرامة ومساواة مع بعضهما البعض. ومن شأن ذلك الحل أيضاً أن يخفف عن المجتمع الدولي عبء تقديم الدعم والمساعدة للتصدي للعواقب

نقدي، مع إدماج قيم حقوق الإنسان والتسامح. وتنعكس إنجازات نظام التعليم الذي تشرف عليه الوكالة في إنجازات الطلاب، الذين يتفوقون باستمرار على أقرانهم في المدارس العامة ويحققون نتائج أعلى من المتوسط في التقييمات الدولية، على النحو الذي صادق عليه البنك الدولي. وتستخدم عيادات الأونروا نهجاً مبتكراً للرعاية التي تركز على الأسرة، حيث تستقبل 8,5 ملايين مريض كل عام. وعلاوة على ذلك، تُستخدم برامج الوكالة في مجال التعليم والصحة والطوارئ في سوريا كنموذج لإيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. والآن، تستخدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم مناهج الوكالة التعليمية الطارئة المنفذة استجابة للحرب في سوريا. وتعمل الوكالة أيضاً على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أصبحت معظم مرافقها أكثر مراعاةً لإمكانية الوصول. وفي ظل الظروف الراهنة، لا يوجد بديل عن الأونروا لتقديم هذه الخدمات. وطالما استمرت ولايتها، فإن الوكالة مصممة على مواصلة تقديم أعلى مستوى ممكن من المساعدة من حيث الجودة وفعالية التكلفة.

74 - وفي حين لوحظ أن المهمة الإنسانية للوكالة تجري في وضع مُسيّس، فإن الأونروا ترغب فقط بأن يُسمح لها بالتركيز على العمل الإنساني والإنمائي. وفي هذا الصدد، فإن أموال الأونروا ستنفد في غضون أسبوعين، ولذا تواجه الوكالة خيارات صعبة للغاية، منها إمكانية تقليص الخدمات، بل وإنهائها. وحث الدول القادرة على تقديم مساهمات إضافية على القيام بذلك، كما حث الدول التي تعهدت بتقديم مساعدات على الوفاء بذلك في أقرب وقت ممكن.

75 - وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أشار إلى أن تحقيقاته كشفت عن عدم وجود فساد أو غش في الأونروا. ولذلك فإن نزاهة عمليات الوكالة ليست موضع شك. ومهمة الوكالة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، وهي لا تزال ملتزمة بدعم الضعفاء والمساعدة في التنمية البشرية لملايين اللاجئين الفلسطينيين أثناء انتظارهم إيجاد حل عادل ودائم لمحتهم. ولا يمكن التوصل إلى ذلك الحل إلا بدعم من الدول الأعضاء، التي قال أنه يتطلع إلى العمل معها في شراكة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

76 - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت أن من المؤسف أن يُسمح للممثل الإسرائيلي بالإدلاء ببعض

مصادقيتهم أو نزع الشرعية عنهم، أمور غير مقبولة ويجب شجبها. والدعم المقدم من المجتمع الدولي وعمل الأونروا هما عملا إنسانيان يمدان بأسباب البقاء والأمل، وهما بمثابة شريان الحياة إذ يمكن من النجاة إلى أن تُستعاد الحقوق ويسود العدل والسلام. ومن ثم، فإن بيانات التأييد والتضامن القوية بشأن اللاجئين الفلسطينيين والأونروا على حد سواء بيانات مشجعة. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يُترجم ذلك الدعم إلى التمويل الذي تمس حاجة الوكالة إليه وإلى تأييد عارم لولايتها عندما يحين وقت تصويت اللجنة على تجديدها.

82 - السيد برومبيرغ (إسرائيل): قال أن على الرغم من أن محاولة وفده الرد على الملاحظات التي أبدتها الممثلة السورية قد تكون دون جدوى، فإنه مضطر إلى القيام بذلك نظرا لمستوى سخافتها واستخفافها بالأمور، فضلا عن المحاولة الواضحة الرامية إلى صرف الانتباه عن الواقع في سوريا. وردا على الهجوم الذي شنته الممثلة السورية على إسرائيل وعلى ادعائها بأن إسرائيل هي السبب الوحيد لمعاناة الفلسطينيين في سوريا، فإن من المهم التذكير بأن إسرائيل قبلت خطة التقسيم في عام 1948. غير أن العرب لم يقبلوا بها، وقرروا عوضاً عن ذلك مهاجمة إسرائيل. وكانت سوريا من أوائل البلدان التي قادت ذلك الهجوم في محاولة لمحو إسرائيل من الوجود؛ غير أن إسرائيل اكتسبت اليد العليا.

83 - وأضاف أن الممثلة السورية تفاخرت بما أبدته السلطات السورية من كرم الضيافة لأشقائها الفلسطينيين، وذكرت أنهم يتلقون نفس المعاملة التي يتمتع بها المواطنون السوريون. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الفلسطينيين يقيمون في مخيمات اللاجئين في سوريا منذ 70 عاماً، حيث يحتاجون حسب قول السوريين إلى مساعدة من الأونروا، فإن من غير الواضح ما هو نوع الأخوة الموجود في سوريا. ومع ذلك، وبما أن ممثلة سوريا تحدثت باسم نظام تسبب في ذبح حوالي نصف مليون شخص، فمن المنطقي أن تدعي أن الفلسطينيين يعاملون معاملة السوريين. غير أن المفوض العام الحالي للأونروا أكد من جديد سوء معاملة اللاجئين من جانب سوريا، وقال أن اللاجئين الفلسطينيين من سوريا لا يرغبون في العودة إليها، إذ يودون بدلا من ذلك الهجرة إلى بلدان أخرى.

رُفعت الجلسة الساعة 17:10.

الإنسانية والبشرية المترتبة على النزاع الجاري وأثره على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

79 - وأفادت بأن وفد بلدها يرفض الخطاب المهادف إلى إعادة تعريف من تنطبق عليه صفة اللاجئ الفلسطيني في محاولة لتجريد أولئك اللاجئين من وضعهم وحقوقهم. فتلك الحقوق لا تتضاءل بمرور الزمن. وفي حين أنه يمكن للأسف انتهاك حقوق الإنسان، فلا يمكن إنكارها، بغض النظر عن الخطاب. وعلاوة على ذلك، فإن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ليس مطالبة، ولكنه حق فردي وجماعي مستحق لجميع اللاجئين. وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين، تم التأكيد صراحة على ذلك الحق في قرار الجمعية العامة 194 (د-3) وأعيد تأكيده في أكثر من 150 قرارا لاحقا. ولا يمكن ببساطة إنكار ذلك الحق من أجل استيعاب روايات إسرائيل ومخططاتها الرامية إلى ضمان أغلبية ديمغرافية.

80 - وأشارت إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين كان في عام 1948 يربو بقليل على 750 000 لاجئ. وكان من الممكن تفادي الكثير من المعاناة الإنسانية لو سُحح لهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم بعد انتهاء الأعمال العدائية وتوقيع الهدنة في عام 1949. وكان من الممكن تجنب محنة 5,5 ملايين لاجئ اليوم. كما أن محاولات حرمان المنحدرين من الأراضي الفلسطينية من مركز اللاجئ مرفوضة ولا سند لها، على النحو الذي أوضحته الأمم المتحدة بموجب القانون الدولي. فاستنادا إلى مبدأ وحدة الأسرة، يُعتبر أبناء اللاجئين وذريتهم أيضا لاجئين إلى حين التوصل إلى حل دائم لمحتهم. واللاجئون الفلسطينيون ليسوا الاستثناء لهذه القاعدة، التي تطبق على كل حالات اللجوء التي يطول أمدها في العالم. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدها يشير إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والدعوة إلى عودة اللاجئين بأمان وكرامة، بما في ذلك في الحالات التي طال أمدها.

81 - وقالت أن الادعاءات بأن الأونروا هي المشكلة، أو أن تلك الوكالة تديم بطريقة أو بأخرى مسألة اللاجئين، هي ادعاءات سخيفة ومهينة. فمشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا تزال قائمة بسبب الفشل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وحل القضية الفلسطينية بصورة عادلة، وبسبب استمرار إسرائيل في إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وعرقلتها وانتهاكها. وبوجود الأونروا أو عدمه، سيبقى اللاجئون الفلسطينيون موجودين في ظل غياب أي حل. وإلقاء اللوم على الأونروا أو اللاجئين الفلسطينيين لاستمرار الأزمة، أو الطعن في